منـافع المواصـلات العامـة
من النـواحي
البيـئية - الاقتصاد - السلامة

إن مشروع النقل الجماعي يعتبر من المشاريع المهمة التي تساعد في مواكبة التطور وتنمية البلاد، وقد قامت هيئة الطرق والمواصلات بطرح مشاريع متنوعة للنقل الجماعي بواسطة الحافلات والمترو والمونوريل والترام والعبّارات وإنشاء محطات لنقل الركاب وتزويدها بجميع التسهيلات بالإضافة إلى طرح عدة مشاريع من شأنها تشجع على النقل الجماعي. ويعتبر النقل الجماعي من أهم الحلول لأزمات السير الحالية من خلال تشجيع الجمهور على استخدام نظام النقل الجماعي المتوفرة حالياً في المدينة، فتطوير نظام النقل الجماعي هو أحد أهم الأساليب الفعالة للتحكم بالسير، ويكاد يكون عدم استخدام أحد وسائل النقل العام أهم العوائق التي تقف في وجه حل الأزمة المرورية في دبي تحديداً.

إن عدم استخدام أحد وسائل النقل العام من أهم المشاكل التي تقف عائقاً أمام حل الأزمة المرورية، والسبب في ذلك يعود إلى وجود ثقافة عامة سلبية لدى الجمهور عامة حول استخدام هذا النوع من المواصلات، وقد يكون نشوء هذه الثقافة سابقاً هو طبيعة وشكل وسائل النقل العام التي كانت مستخدمة في السابق، إلى جانب سهولة الحصول على رخصة قيادة وامتلاك مركبة، وبالطبع هذا أدى إلى زيادة متصاعدة في أعداد المركبات، الأمر الذي ساهم في تعود الجميع على النقل الخاص والابتعاد قدر الإمكان عن وسائل النقل الجماعي التي انحصرت في فترة من الفترات على جنسيات بعينها.

ولا يمكننا إنكار أن جميع الحافلات التي كانت مستخدمة قديما لم تكن تشجع على استخدامها لسوء حالتها الداخلية والخارجية إلى جانب الممارسات التي كانت تحدث فيها من حيث الرائحة أو الإزعاج وغير ذلك. وللتخلص من الثقافة السائدة بين أفراد المجتمع للحافلات، بدأت مؤسسة المواصلات العامة بالعمل جدياً على إحداث تغيير جذري في طبيعة هذه الوسائل، وأولى خطواتها في ذلك كانت استبدال الحافلات القديمة بأخرى حديثة تحتوي على مميزات متطورة ومريحة، حيث تعمل حالياً على طرقات دبي ثلاثة أنواع من الحافلات الحديثة عادية ومزدوجة تتألف من قاطرة ومقطورة، وذات طابقين تقوم بنقل الركاب داخل الإمارة وإلى الإمارات الأخرى، ولجذب المزيد من المستخدمين خاصة الجنسيات العربية لركوب هذه الحافلات، فقد أدخلت مؤسسة المواصلات العامة العديد من المزايا للركاب في الحافلات العامة، إلى جانب تزويدها بتقنيات متطورة وشاشات عرض كبيرة، ومصابيح فردية صغيرة للقراءة ملحقة بالمقاعد.

وتلعب الحافلات العامة دوراً أساسياً وحاسماً في النقل الجماعي حيث تُغني الحافلة الواحدة عن 40 مركبة خفيفة تقريباً، كما تم تزويد الحافلات الفخمة لنقل الركاب بين إمارتي دبي وأبو ظبي بمقاعد وثيرة ورحبة وأرفف للطعام وتجهيزات تماثل مقاعد الركاب في الطائرات، ولكن على الرغم من ذلك ما زالت هذه الوسائل تعاني من هجر الجنسيات العربية.
تقوم مؤسسة المواصلات العامة بتقديم حافلات ممتازة بخدمات راقية، وطرح خطوط جديدة بانتظام، والتقليل من مدة التقاطر بين حافلة وأخرى لتقليل وقت انتظار الركاب للحافلة التالية، إلى جانب توفير مظلات مكيفة لانتظار الركاب في جميع طرقات دبي، من خلال تركيب مقصورات مكيفة لانتظار الركاب، والتي تعد الأولى من نوعها في العالم، وتعمل حالياً المئات منها في إمارة دبي، وهي مجهزة بخرائط لخطوط الحافلات ومصابيح تصدر ومضات متقطعة للدلالة على وجود ركاب في الانتظار، ويُذكَر أن معدل المسافة بين موقف حافلة وآخر يبلغ 350 متراً.

وإلى جانب محطات الحافلات فقد تم توفير المرافق العامة والخدمية والخدمات المساندة، وتم تخصيص حافلات لنقل الركاب إلى محطات المترو والعبّارات، وقامت مؤسسة المواصلات العامة بإنشاء مركز للتحكم المركزي بواسطة الأقمار الصناعية لتحديد أماكن تواجد الحافلات في كل الأوقات وهذا النظام متوفر في الدول المتقدمة مثل أميركا وأوروبا، ويتم إجراء فحص دوري للحافلات وفحص لجميع سائقي الحافلات، وإيقاف خدمة الحافلة بعد انقضاء مدة معينة من تاريخ تشغيلها.

ومن فوائد النقل الجماعي بواسطة الحافلات تخفيف الازدحام المروري وحماية البيئة من الأدخنة المنبعثة من عوادم المركبات، والاعتماد على النقل الجماعي بدلاً من المركبات المتهالكة، وكذلك ضبط حركة مركبات الخدمة وتنظيمها ووضع ضوابط لها، إضافة إلى تحديد المسافات المقطوعة وتحديد كميات الوقود المستهلكة.
فعلاوة على مميزات النقل الجماعي فهي تتسم بالسرعة والسلامة والانتظام والراحة النفسية، ونظافة البيئة وجدواه الاقتصادية، وتقلل التلوث البيئي واستهلاك الطاقة وتقلص تأثير الضوضاء إلى الحد الأدنى وتخفف الضغط المروري على جميع الطرق، إضافة إلى تنشيط السفر البري وحرية التنقل بسهولة، بالإضافة إلى تقليص وقت التنقل بين المناطق والاستخدام الأمثل للنقل العام وتقليل كلفة التمويل والتشغيل إلى الحد الأدنى وتوفير فرص العمل.

إن مشروع النقل الجماعي الوسيلة الأكثر ضماناً وأمناً والدراسات أثبتت إن عدد حوادث المترو أقل بكثير من حوادث وسائل النقل الأخرى، ويشكل مترو دبي حلاً للعديد من المشاكل، لأن خطاً واحداً من خطوطه يعادل 35 مساراً على الطريق (أي طريق بعرض 100 متر يخصص للسيارات)، وتشمل فوائد المترو التقليل من عدد المركبات في طرقات دبي وتسهيل المرور، وزيادة السلامة على الطرقات، كما أن المشروع أكثر ملائمة للبيئة من المركبات، ويساعد على تقليل التلوث في المدينة، كونه يقلل من استهلاك المحروقات والزيوت والانبعاث القليل للغازات والضوضاء وهو أقل تخريباً للساحات الخضراء ويحتاج لمساحات أقل بكثير مما تحتاجه مشاريع الطرق، كما أنه أقل تكلفة من وسائل النقل سواء بالتعرفة أو التأمين على البضائع واستهلاك الوقود وتكاليف الصيانة للمعدات والآليات ويقلل الخسائر البشرية والمادية الناتجة من الحوادث ، إضافة إلى أن تكاليفه تتحملها مؤسسات وشركات، وهذا المشروع الذي يخدم 50 ألف راكب في الساعة سوف يتمكن من تأمين المواصلات اللازمة حتى ما بعد عام 020 ، وقامت مؤسسة القطارات بجهد جبار في بناء محطات للمترو في أماكن عديدة تتوفر فيها مرافق عامة وصالات واسعة للركاب إضافة إلى وجود مداخل ومخارج للطوارئ ووحدة أمن ووحدات إطفاء وكاميرات مراقبة.

وقامت مؤسسة النقل البحري بعدة مشاريع للنقل الجماعي والتي وضعتها للحد من الازدحام المروري أهمها خدمة الحافلات المائية والتي بدأت العمل في خور دبي في عام 2007 ، وتتسع كل منها لـ36 راكباً ، وهي مخصصة لنقل الركاب بين ضفتي الخور ، وفي رحلات قصيرة لا تزيد مدة أطولها عن 15 دقيقة. كما دخلت العبّارات في وسائل النقل من أجل التقليل من الازدحام ، حيث يستخدم البعض هذه العبارات للتنقل عبرها، وتكشف إحصائيات مؤسسة النقل البحري أن عدد مستخدمي العبارة بين ضفتي خور دبي خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2010 بلغ حوالي تسعة ملايين راكب.

إن النظر إلى الأمور بواقعية يمكن أن يحل مشكلات كثيرة، فتغيير النظرة إلى المواصلات العامة سيسهم ليس فقط في إيجاد حل لمشكلة الانتقال داخل المدن، بل سيكون له أثر غير مباشر يتمثل في تعويد الناس، على الواقعية وأن يكون لديهم المقدرة على مواجهة جميع الظروف والتعامل معها بعيداً عن القيود الاجتماعية، هذا فضلاً عن تأثير خدمة النقل الجماعي من الناحية الاقتصادية لكونها تلعب دوراً أساسياً في مساندة جميع الخدمات الأخرى ورفع معدل استخدام المواصلات العامة من الاعتبارات المهمة لدى هيئة الطرق والمواصلات لتقليل عدد المركبات الخاصة الموجودة على الطرق، لذا تم زيادة عدد حافلات النقل العام من 500 في 2005 إلى 1350 حافلة تغطي 3000 كيلو متر من المناطق الحيوية في الإمارة، كما تم تشغيل خدمة الباص المائي، والتي تغطي مساحة 450 كيلومتر، وقد تم إطلاق خدمتي التاكسي المائي والفيري، إضافة إلى مساحة 52 كيلو متراً التي ستغطيها خدمتا المترو (الخط الأحمر والأخضر) والترام.

إن تزايد الاعتماد على وسائل النقل العام أصبح ضرورة بيئية وأحد مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تشير الإحصاءات في هذا الخصوص إلى أن دولة الإمارات تحتلّ المرتبة الخامسة عالمياً في الإنتاج الفردي من الانبعاثات الكربونية الناجمة عن الاستهلاك المرتفع للطاقة والاستخدام غير المرشد للمركبات، وقد انضمّت "دائرة النقل" في أبو ظبي مؤخراً إلى ميثاق التنمية المستدامة لـــ"الاتحاد الدولي للنقل العام" ، الذي يعد بمنزلة المرجع الرئيسي للدول كافة في مجال التنمية المستدامة، والتي تقوم على 3 محاور رئيسية هي الرعاية البيئية، والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وهي أول دائرة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، تنضمّ إلى هذا الميثاق.

التوجّه المتنامي نحو زيادة الاعتماد على وسائل النقل العام في الدولة ، ينطوي على أهمية كبيرة ومردود اقتصادي، فمن شأنه التقليل من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تفاقم مشكلة الازدحام المروري ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن الدولة تخسر سنوياً مليارات الدراهم.

أن العامل الأهم هو العامل الاجتماعي المتمثل في تغيير النظرة العامة لدى الأفراد إلى وسائط المواصلات العامة، لأنه في الماضي وما زال الآن بعض الشيء، ينظر الناس إلى تلك الوسائط على أنها مخصصة لانتقال العمالة غير المؤهلة وذوي الدخل المحدود غير القادرين على امتلاك سيارات خاصة، أي أن هناك نظرة دونية، ولكن يجب في المرحلة المقبلة النظر إليها نظرة عملية واقتصادية، لكونها غير مكلفة مقارنة بالمواصلات الخاصة، حيث يتم الفصل بين الذهاب إلى العمل وبين القيام برحلة نزهة أو زيارة، فليس هناك ما يمنع من الذهاب إلى العمل في وسيلة نقل عامة دون حاجة إلى تخصيص مركبة لهذا الأمر، أما النزهة والزيارة فتخصص لها هذه المركبات.

إن مشكلة الازدحام المروري تتعدى كونها مشكلة تتعلق بعدم رضا الأفراد وتذمرهم إلى كونها مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج إلى النظر إليها بجدية ووضع السياسات في المديين القصير والطويل ، لقد أصبح من الضروري أن نعي حقيقة مهمة وهي أن المدن لم تعد كما كانت عليه قليلة السكان بسيطة المعيشة، فقد نمت نمواً مطرداً وتمددت عمرانياً على مساحات كبيرة وتباعدت المسافات وارتفع المستوى المعيشي للأفراد وأصبح النقل ضرورة حياتية لجميع السكان لا غنى عنها، وقد لا نبالغ إذا قلنا إن النقل داخل المدن أصبح المحدد الرئيس لأسلوب ومستوى الحياة وقدرة المدينة على البقاء جذابة حيوية منتجه صالحة للعيش والعمل.

هناك كثير من التحولات الكبيرة التي يشهدها المجتمع قد يكون من أهمها ارتفاع معدل التحضر وزيادة عدد المدن واتساع حجمها وزيادة عدد سكانها، وبسبب تزايد عدد سكان المدن وارتفاع مستوى المعيشة وتبعاً لتزايد عدد المركبات في الطرقات فقد أضحى الازدحام المروري والتلوث مشكلة تؤرق الجميع "المسئولين والسكان"، ويبدو أن الجميع يتفق على أنه لا بد من إيجاد حلول لهذه المشكلة لذا لا بد من تكاتف الأيدي والتعاون بين الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة، فهناك إجماع على أن المشكلة المرورية داخل المدن تحولت إلى أزمة خاصة في المدن الكبيرة وبات من الضروري الإسراع في معالجتها حتى لا تترهل المدن وتتوقف عن الحركة ويصيبها الإعياء وهذا بلا شك له تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة.

*****